خطة الطوارئ المتكاملة لبلدية يطا 2025–2026

معلومات تتعلق بورشة التخطيط للطوارئ ومنهجية التنفيذ

اسم البلدية أو المجلس المحلي	بلدية يطا
تاريخ ويوم انعقاد ورشة التخطيط للطوارئ	3 تشرين الثاني 2025
خبير التخطيط والفريق الذي رافقه	نضال عويضات ورافقه بهاء فروخ
مكان انعقاد الورشة	قاعة بلدية يطا
عدد الحضور في الورشة	24 (19 ذكور، 5 نساء) ومن ضمنهم 3 من ذوي الاحتياجات الخاصة و4 من كبار السن.
المؤسسات	الحضور ممثل عن البلدية برئيسها وعدد من موظفيها، وفريق متطوعي الإغاثة الطبية وممثل عن الدفاع المدني، وحضور من الجمعيات النسوية والشبابية بالإضافة لحضور المواطنين المهتمين بشؤون المدينة

المحتويات

المقدمة 4

المنهجية 4

نبذة عامة عن مدينة يطا 5

التغيرات السياقية في واقع مدينة يطا 5

أهداف الخطة 10

منهجية إعداد الخطة 10

تحليل السياق المحلي في مدينة يطا 11

القضايا القطاعية المتعلقة بالطوارئ 12

الاحتياجات ذات الأولوية 15

الهدف العام والأهداف الفرعية 16

تحليل القوى الدافعة والمثبطة(Force Field Analysis) 18

التحليل 20

التدخلات التنفيذية المقترحة 21

مصفوفة المتابعة والتقييم 24

الملاحق 29

المقدمة

تسعى بلدية يطا من خلال هذه الخطة الى تعزيز قدرتها المؤسسية والمجتمعية على التعامل مع الازمات والطوارئ التي قد تتعرض لها المدينة سواء كانت طبيعية او ناتجة عن ظروف سياسية، اقتصادية او اجتماعية. وتهدف الخطة الى ضمان استمرارية الخدمات الاساسية للسكان والحفاظ على الموارد البشرية والمادية من خلال توفير إطار منظم للاستجابة والتنسيق بين البلدية والمؤسسات الشريكة والمجتمع المحلي.

تم اعداد هذه الخطة استنادا الى تحليل الواقع المحلي واحتياجات مدينة يطا وبمشاركة ممثلين عن المجتمع المحلي والجهات الرسمية والاهلية. وتأخذ الخطة بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية والسكانية والاقتصادية للمدينة والتحديات التي تواجهها خصوصا بما يتعلق باتساع حدود المدينة وضعف البنية التحتية في بعض المناطق والظروف التي تؤثر على حركة السكان والوصول للخدمات.

تضم مدينة يطا ثلاث هيئات بلدية هي: بلدية يطا، بلدية الكرمل، وبلدية خلة المية، إضافة إلى 11 مجلسًا قرويًا و25 تجمعًا سكانيًا، يتركز معظمها في منطقة المسافر الواقعة في الجهة الشرقية من المدينة. ويقتصر نطاق هذه الخطة على حدود بلدية يطا الإدارية، إلا أنه وبسبب الترابط الجغرافي والوظيفي الوثيق بين مكونات المدينة ومحيطها، فقد تتضمن الخطة تحليلات ودراسات وأهداف وتدخلات تخدم المدينة بكاملها وضواحيها.

المنهجية

اعتمد اعداد هذه الخطة على نهج تشاركي تطبيقي يهدف الى رفع قدرات بلدية يطا في التخطيط للطوارئ وتحسين استجابتها للتحديات المحلية. وتم ذلك من خلال تحليل الواقع الراهن في المدينة ومراجعة الخطط السابقة وجمع المعلومات من مصادر متعددة بهدف صياغة خطة عملية قابلة للتنفيذ وتستجيب لظروف مدينة يطا.

1. مراجعة الخطط الاستراتيجية القائمة

تم تحليل الخطط الاستراتيجية والتنموية التي اعدتها بلدية يطا وتقارير التقييم الخاصة بها خلال الاعوام السابقة اضافة الى دراسة الوثائق الرسمية وادلة ادارة الكوارث ذات العلاقة. هدف هذا التحليل الى تقييم مدى انسجام الخطط القائمة مع الاولويات المحلية وتحديد الفجوات المتعلقة بالاستجابة لحالات الطوارئ.

2. التحليل الميداني والسياقي

قام فريق العمل بتنفيذ زيارات ميدانية وعقد ورش عمل بمشاركة ممثلين عن البلدية والفعاليات المجتمعية والمؤسسات الشريكة. هدفت هذه الجلسات الى دراسة الواقع الميداني وفهم الامكانات البشرية والمالية المتاحة والوقوف على التحديات القائمة خاصة في المناطق الطرفية والاحياء التي تعاني من ضعف في الخدمات.

3. تطوير خطة الطوارئ

استنادا الى نتائج التحليل والمناقشات التشاركية تم وضع إطار لخطة طوارئ متكاملة تتناسب مع احتياجات بلدية يطا. وتضمنت الخطة اجراءات عاجلة قصيرة المدى وادوار ومسؤوليات واضحة للجهات ذات العلاقة اضافة الى محاور تدخل اساسية يمكن تطويرها حسب المستجدات.

4. المتابعة والتقييم

تم تصميم إطار متابعة وتقييم يعتمد على مؤشرات كمية ونوعية لقياس التقدم في تنفيذ الخطة. وستتولى لجنة متابعة تضم ممثلين عن البلدية والمؤسسات الشريكة عملية التقييم الدوري ورفع التقارير اللازمة لمراجعة الخطة وتحديثها بما يتناسب مع اي تغييرات قد تطرأ على واقع المدينة.

نبذة عامة عن مدينة يطا

تقع مدينة يطا في الجزء الجنوبي من محافظة الخليل، على بُعد نحو 12 كم جنوب مدينة الخليل، وترتفع عن سطح البحر بمعدل يقارب 700 مترًا. يقع مركز المدينة على الإحداثيات المحلية (X 160000, Y 90000)، وتبلغ المساحة الإجمالية لأراضيها نحو 175,375 دونمًا منها 32,000 دونم مساحة حدود بلدية يطا الإدارية حسب المخطط الهيكلي، ما يجعلها من أكبر التجمعات الحضرية مساحةً في محافظة الخليل. تقع بلدية يطا إداريًا ضمن المناطق المصنفة (أ) والخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة، إلا أن ما يُقدّر بنحو 55% من أراضيها يقع ضمن المناطق المصنفة (ج)، خاصة خلف الطرق الالتفافية رقم 322 و337. ويشكّل هذا الواقع تحديًا جوهريًا في إدارة الأراضي وفي التخطيط والاستجابة لحالات الطوارئ، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول السريع إلى المناطق المتأثرة وتنفيذ التدخلات الطارئة في الوقت المناسب.

تحد مدينة يطا من الشمال مدينة الخليل، ومن الجنوب مدينة السموع وبئر السبع، ومن الشرق البحر الميت، ومن الغرب تجمعات الريحية والفوّار ودورا. وتقع المدينة على تماس جغرافي بين إقليمين طبيعيين مختلفين هما جبال الخليل شمالًا وهضبة النقب والبحر الميت جنوبًا، ويتراوح الارتفاع الطبوغرافي في أراضيها بين 600 مترًا و825 مترًا عن سطح البحر، بمتوسط ارتفاع يقارب 700 مترًا. ويُلاحظ تزايد الارتفاع التدريجي من الغرب نحو الشرق ليبلغ ذروته في منطقة زيف، في حين تنخفض الارتفاعات باتجاه الجنوب في المنطقة السهلية الواقعة بين الكتلة العمرانية والتجمعات المحيطة.

وتتميّز الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من المدينة بأراضٍ سهلية قليلة الانحدار لا يتجاوز معدل ميلها 7.2%، باستثناء مناطق محدودة، بينما تتركز الانحدارات الشديدة التي قد تصل إلى 53% في أجزاء من النطاق العمراني، خاصة في وسط المدينة وشمالها وغربها. ويؤدي هذا التباين الطبوغرافي إلى زيادة قابلية بعض المناطق لمخاطر السيول والانجرافات الأرضية خلال الأحوال الجوية القاسية. كما تتأثر المناطق الجنوبية الغربية من المدينة بالرياح الشمالية الغربية المحمّلة بالغبار والأتربة الناتجة عن أنشطة المحاجر ومناشير الحجر في المناطق المجاورة، الأمر الذي ينعكس على الظروف البيئية والصحية، خصوصًا في حالات الطوارئ.

يسود مدينة يطا مناخ متوسطي معتدل، يتميز بصيف حار وجاف وشتاء بارد ممطر. تمتد فترة تساقط الأمطار عادة من شهر تشرين الأول وحتى نيسان، ويبلغ معدل الهطول المطري السنوي ما بين 300 و400 مليمترًا، مع تركّز الهطول في شهري كانون الثاني وشباط، ما يزيد من احتمالية تشكّل السيول وجريان المياه في الأودية والمناطق المنخفضة. وتُعد أشهر تموز وآب الأعلى حرارة، حيث قد تصل درجات الحرارة العظمى إلى نحو 37.5 درجة مئوية، في حين يُسجّل شهر كانون الثاني أدنى درجات الحرارة بمتوسط يقارب 3.2 درجات مئوية، وتبلغ نسبة الرطوبة السنوية نحو 23.%

ويُقدّر عدد سكان مدينة يطا داخل حدود البلدية بحوالي 75 ألف نسمة وفق بيانات عام 2017، مع معدل نمو سكاني ملحوظ بلغ في بعض الفترات نحو 4.2%، مع وجود مؤشرات واضحة على اتجاه تدريجي نحو انخفاض هذا المعدل خلال السنوات القادمة. وبالاستناد إلى الإسقاطات السكانية المتوفرة، يُقدّر عدد سكان المدينة بحوالي 95 ألف نسمة في عام 2025، على أن يصل إلى ما يقارب 115 آلاف نسمة بحلول عام 2030. ويتسم المجتمع المحلي في يطا بتركيبة عمرية فتية ونسبة مرتفعة من فئة الشباب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية وارتفاع درجة التعرض للمخاطر المختلفة، خاصة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والضغط على البنية التحتية والخدمات البلدية.

وفي ضوء اتساع الرقعة الجغرافية للمدينة، وتباين خصائصها الطبيعية، وتسارع النمو السكاني، إلى جانب القيود الإدارية والسياسية المفروضة على جزء من أراضيها، تُعد مدينة يطا منطقة ذات قابلية مرتفعة للتأثر بالمخاطر، مما يستدعي إعداد خطة طوارئ شاملة تستند إلى نهج وقائي واستباقي يعزز الجاهزية والاستجابة الفعّالة للأزمات.

التغيرات السياقية في واقع مدينة يطا

شهدت مدينة يطا خلال السنوات الاخيرة مجموعة من التغيرات المؤثرة في مختلف القطاعات نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها محافظة الخليل والمناطق الجنوبية بشكل خاص. وقد انعكست هذه التغيرات بشكل مباشر على قدرة البلدية والمجتمع المحلي في التعامل مع الازمات وادارة الطوارئ، كما بينت اللقاءات المجتمعية والورش التنموية عددا من القضايا الجوهرية التي توضح طبيعة الواقع الحالي في المدينة. ويمكن تلخيص أبرز هذه التغيرات على النحو الاتي:

اولا: التغيرات الامنية والقيود على الحركة

- يشهد الواقع الأمني في مدينة يطا ومحيطها، خصوصًا في المناطق المصنّفة (ج) وخلف الطرق الالتفافية، حالة مستمرة من التوتر ناتجة عن الاحتكاك المتكرر مع الاحتلال الإسرائيلي، بما يشمل الاقتحامات العسكرية، إغلاق الطرق، وعمليات الاعتقال، الأمر الذي ينعكس سلبًا على حرية الحركة ويؤثر على انتظام الحياة اليومية للسكان.
- تبرز قيود الحركة والوصول كأحد الملامح السياقية الأبرز، حيث تؤدي الحواجز المفاجئة، والبوابات الحديدية، والإغلاقات المتكررة للطرق الرئيسية والفرعية إلى عزل عدد من الأحياء والتجمعات المحيطة بمدينة يطا، بما فيها تجمعات مسافر يطا، وهو ما يحدّ من إمكانية الوصول المنتظم للخدمات الأساسية، ويزيد من هشاشة هذه التجمعات في الأوضاع الطارئة.

- تشهد منطقة مسافر يطا خلال السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في الانتهاكات، يتمثل في الاقتحامات العسكرية المتكررة، واعتداءات المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم والأراضي الزراعية ومراعي الأغنام، إضافة إلى عمليات الهدم ومصادرة المساكن والمنشآت بحجة عدم الترخيص، وما يرتبط بذلك من حالات تهجير قسري وعدم استقرار سكاني مستمر.
- كما تتأثر الأوضاع الإنسانية في مسافر يطا بإجراء تدريبات عسكرية في محيط التجمعات السكنية وانتشار مخلفات عسكرية، الأمر الذي يشكّل تهديدًا مستمرًا للسلامة العامة والأمن الإنساني، ويعزز من مكانة المنطقة كبؤرة هشاشة أمنية وإنسانية ذات تأثير مباشر على مدينة يطا ومحيطها.

ثانيا: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

- يتسم الواقع الاقتصادي في مدينة يطا بدرجة مرتفعة من الهشاشة، نتيجة اعتماد شريحة واسعة من السكان على قطاعات إنتاجية تقليدية وغير مستقرة، مثل الزراعة، وتربية الثروة الحيوانية، وصناعة الحجر، وهي قطاعات تتأثر بشكل مباشر بالإغلاقات، والاعتداءات، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والأسواق.
- أسهم تراجع فرص العمل، لا سيما داخل الخط الأخضر، إلى جانب الارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة، في زيادة معدلات البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي، خصوصًا بين فئة الشباب والعمالة غير المنتظمة، ما انعكس سلبًا على الأمن المعيشي للأسر.
- وتتعزز مظاهر الهشاشة الاجتماعية نتيجة اتساع دائرة الفقر والأسر المعرّضة للفقر، وازدياد الاعتماد على المساعدات الإنسانية وشبكات الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يحدّ من القدرة الذاتية للأسر على الصمود، ويضاعف الأعباء على البلدية والمؤسسات المحلية، خاصة في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة أو المتكررة.
- كما يسهم ضعف تنظيم الأنشطة التجارية والصناعية داخل المدينة في تعميق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة الضغوط البيئية، وتراجع كفاءة البنية التحتية، وتداخل الأنشطة الإنتاجية مع المناطق السكنية، بما يؤثر سلبًا على جودة الحياة والاستقرار الاقتصادي المحلي.

ثالثا: التغيرات المرتبطة بالبنية التحتية والخدمات

- تواجه مدينة يطا تحديات متراكمة في كفاءة البنية التحتية الأساسية، تشمل شبكات الطرق والكهرباء والمياه، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 80% من الطرق المحلية بحاجة إلى إعادة تأهيل، ونحو 40% من شبكات الكهرباء والمياه تحتاج إلى تطوير، في حين تبلغ نسبة الوصول إلى مياه شرب آمنة حوالي 75% فقط، ما ينعكس سلبًا على جودة الخدمات واستدامتها.

- ومع التوسع السكاني والعمراني للمدينة وغياب شبكة الصرف الصحي، أصبح الاعتماد المستمر على الحفر الامتصاصية غير ملائم لمدينة بهذا الاتساع، لما يترتب عليه من آثار صحية وبيئية، أبرزها تلوث الآبار الارتوازية في المنطقة الجنوبية، والحد من إمكانية الاستفادة منها لأغراض الشرب، واقتصار استخدامها على الزراعة.

- كما أدى الاعتماد على الشارع الرئيسي كمحور تجاري شبه وحيد إلى زيادة مخاطر الازدحام المروري، والحرائق، والحوادث البيئية، في ظل انتشار الصناعات والحرف داخل الأحياء السكنية، الأمر الذي يرفع مستويات الضوضاء والتلوث، ويزيد من الحوادث المهنية، ويؤثر على استمرارية الخدمات، خاصة في حالات الطوارئ.

- ويُلاحظ تزايد ظاهرة المركبات غير القانونية، سواء غير المسجلة رسميًا أو غير المطابقة لمعايير السلامة المرورية، ما يؤثر سلبًا على كفاءة حركة المرور وسلامة الطرق، ويعيق عمل فرق الإسعاف والإطفاء والدفاع المدني أثناء الاستجابة للحوادث أو الكوارث، فضلًا عن مساهمته في ارتفاع معدلات الحوادث المرورية والإصابات، وما يرافق ذلك من ضغط إضافي على خدمات الطوارئ في المدينة.

رابعا: التغيرات المرتبطة بالخدمات الصحية والفئات الهشة

- تشهد مدينة يطا تزايدًا في الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية المتخصصة، لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يُقدَّر عددهم بنحو 1,946 حالة (1,088 ذكور و858 إناث). وتُقدَّم بعض الخدمات من خلال مديرية التنمية الاجتماعية ومركز بلدية يطا المجتمعي، الذي يخدم شهريًا حوالي 311 شخصًا من ذوي الإعاقة. ورغم وجود هذه الأطر، إلا أن محدودية البنية المؤسسية المتخصصة تؤدي إلى بقاء نسبة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة خارج نطاق الخدمات المنتظمة.
- في السياق الصحي العام، يشكّل القطاع الصحي الحكومي والخاص عنصرًا أساسيًا في خدمة سكان مدينة يطا والمناطق المحيطة بها، حيث يخدم مستشفى يطا الحكومي (أبو الحسن القاسم) ما يقارب 511 ألف نسمة. إلا أن عدم تشغيل المستشفى بكامل طاقته حتى الآن يحدّ من قدرته على الاستجابة للاحتياجات الصحية المتزايدة، خاصة في ظل النمو السكاني وتزايد الطلب على الخدمات التخصصية.

خامسًا: التغيرات البيئية والمناخية

- تتعرض مدينة يطا لمخاطر بيئية متزايدة نتيجة مرور سيل طبيعي لمياه الأمطار والمياه العادمة عبر المناطق الشمالية والغربية بطول يقارب 33 كم (14 كم منها داخل حدود بلدية يطا)، يمتد من مدينة الخليل مرورًا بعدد من المناطق والتجمعات وصولًا إلى بئر السبع. ويشكّل هذا السيل مصدرًا لتدفق المياه العادمة والأمطار، ما يخلق تهديدات صحية وبيئية للمدينة والمناطق المجاورة في حال غياب التحكم أو المعالجة.

- كما تؤثر التغيرات المناخية، المتمثلة في انخفاض كميات الأمطار في بعض المواسم وارتفاع درجات الحرارة، على استدامة مصادر المياه، والأنشطة الزراعية، وتربية الثروة الحيوانية، بما يزيد من الضغوط البيئية والاقتصادية على المجتمع المحلي.
- وتواجه البلدية تحديات إضافية في إدارة النفايات، خاصة في المناطق الطرفية، نتيجة اتساع الحدود البلدية وصعوبة الوصول المنتظم إلى جميع النقاط، ما يؤدي إلى تراكم النفايات وارتفاع المخاطر البيئية والصحية.

سادسًا: التغيرات في الإدارة والحكم الرشيد

- تواجه بلدية يطا تحديات متزايدة في مجالات التخطيط والتنظيم الحضري، تشمل ضعف الالتزام بالقوانين التنظيمية، وتجاوزات على الحق العام، وعدم تفعيل بعض مواد التنظيم، مثل تحديد ارتفاعات المباني ونِسَب البناء، إلى جانب محدودية آليات الردع ونقص المعدات اللازمة لمراقبة التعديات ضمن نطاق جغرافي واسع.
- على صعيد الجاهزية المؤسسية للطوارئ، تمتلك المدينة مركزًا للدفاع المدني مزودًا بسيارتي إطفاء ويغطي مختلف التجمعات السكنية والمنشآت، إلا أن حجم المعدات والطواقم المتوفرة لا يتناسب مع مساحة المدينة وكثافة سكانها، ما يحدّ من القدرة على الاستجابة الفعّالة للحوادث والطوارئ واسعة النطاق.
- كما يوجد في المدينة مركز للهلال الأحمر الفلسطيني يخدم كامل مدينة يطا، ويضم حاليًا سيارتي إسعاف فقط، إلى جانب طاقم مكوّن من ضابطين و31 متطوعًا، الأمر الذي لا يلبّي حجم الطلب الطارئ، ويؤدي في كثير من الحالات إلى الاستعانة بخدمات إسعاف من المدن المجاورة. وقد تم الانتهاء من بناء مركز خاص للجمعية في المدينة، بانتظار استكمال التشطيب والتأثيث.
- تضم مدينة يطا عددًا من المراكز الأمنية تشمل الأمن الوطني، والمخابرات، والأمن الوقائي، والشرطة بفروعها المختلفة، إلا أن عدد عناصر الشرطة المناوبين لا يتناسب مع عدد السكان واتساع الرقعة الجغرافية، حيث لا يتجاوز عددهم 32 عنصرًا، بينما تمتد مسؤولياتهم لتشمل تجمعات ومناطق تقع ضمن أراضي (ج)، مثل الفوار والريحية، ما يصعّب الوصول إليها وخدمتها. وفي المقابل، تسهم لجان الإصلاح واللجنة العشائرية بدور فاعل في حل النزاعات المجتمعية، ما يعكس أهمية التكامل بين الأطر الرسمية والمجتمعية في الحفاظ على الاستقرار المحلي.

ملخص التغير السياقي لمدينة يطا

من الواضح أن مدينة يطا أصبحت مركزًا عمرانياً وسكانياً واقتصادياً بارزاً في جنوب الضفة الغربية، ما يجعلها محور جذب للسكان من القرى المجاورة والمدينة نفسها، وهو ما أدى إلى زيادة ملحوظة في الكثافة السكانية، وتوسع رقعة البناء بشكل أفقي ورأسي، دون مراعاة كافية لمخطط تنظيمي متكامل. هذا النمو السكاني والعمراني فرض على المدينة تحديات متعددة، منها الضغط على البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والمياه والكهرباء، بالإضافة إلى ضغوط على الطرق والمواصلات وحركة المرور، خاصة في الشارع الرئيسي الذي يتركز فيه النشاط التجاري.

اقتصادياً، تطورت يطا لتصبح مركزاً تجارياً مهماً للقرى المحيطة، مع انتشار المحال التجارية، والصناعات الحرفية، والمعامل الصغيرة، لكن هذا النمو الاقتصادي ما زال محدوداً بسبب غياب مناطق صناعية مؤهلة، وضعف تنظيم القطاع التجاري والصناعي، وارتفاع تكاليف الإيجارات، إضافة إلى محدودية الخدمات المالية والتسويقية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

سياقياً، المدينة تتسم بهشاشة نسبية بسبب ضعف الخدمات العامة، وقلة المرافق التعليمية والمهنية، ونقص الخدمات الصحية التشغيلية رغم تواجد العيادات والمستشفى الحكومي، إضافة إلى ضعف برامج التمكين الاجتماعي ودعم ذوي الإعاقة، ما يجعل المدينة في حاجة ماسة لتدخلات استراتيجية لتعزيز قدرتها على الاستجابة للنمو السكاني والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الاستدامة العمرانية والخدمية بما يتماشى مع مدن رئيسية أخرى في فلسطين.

أهداف الخطة

تهدف هذه الخطة الى رفع قدرة بلدية يطا ومجتمعها على الصمود خلال حالات الطوارئ المختلفة خلال الفترة ديسمبر 2025 الى ديسمبر 2026، وذلك من خلال تحسين مستويات الاستعداد والتنسيق لمواجهة الازمات سواء كانت طبيعية او بشرية المنشأ، وضمان استمرارية الخدمات الاساسية للسكان اثناء فترات الطوارئ. وتأتي هذه الخطة استجابة للظروف الراهنة في مدينة يطا. وتستند الخطة الى بيانات ومعلومات رسمية صادرة عن المؤسسات ذات العلاقة مثل الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الحكم المحلي والدفاع المدني، اضافة الى نتائج ورش العمل المجتمعية التي عقدتها البلدية خلال مراحل اعداد الخطة. كما تم الاستفادة من الدروس المستخلصة من خطط طوارئ طبقتها بلديات فلسطينية اخرى وخطط معمول بها في بعض الدول المجاورة بما يتناسب مع واقع مدينة يطا وخصوصيتها الجغرافية والاجتماعية.

منهجية إعداد الخطة

اعتمد إعداد هذه الخطة منهجية تحليلية تشاركية لضمان دمج الخبرات الفنية والرؤى المحلية. قامت البلدية بتشكيل فريق تخطيط للطوارئ ضمّ ممثلين عن المجلس البلدي وموظفي البلدية والدفاع المدني والهلال الأحمر وممثلين عن المؤسسات الأهلية والنسوية والشبابية في مدينة يطا. عقدت ورش عمل تشاورية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2025، ركزت على تقييم المخاطر المحلية وتحديد الأولويات. تم اتباع الخطوات التالية في إعداد الخطة:

1. مراجعة الوثائق والخطط السابقة: قام فريق التخطيط بمراجعة الخطط الإستراتيجية والتنموية الحالية للبلدية، وتقارير الدفاع المدني، ودراسة مدى مواءمتها لواقع الطوارئ الحالي. كما تم الاطلاع على خطط طوارئ لبلديات أخرى ومبادئ إدارة الكوارث الوطنية لضمان اتساق الخطة مع التوجهات الوطنية وأفضل الممارسات.
2. التحليل الميداني والسياقي: تم تنظيم مقابلات واجتماعات مع ممثلي المجتمع المحلي (وجهاء، لجان الأحياء، ناشطين) لجمع المعلومات حول التجارب السابقة في التعامل مع الأزمات وتقييم مستوى الوعي والاستعداد الشعبي.
3. النهج التشاركي في التخطيط: خلال ورشات العمل التفاعلية، تم استخدام أساليب العصف الذهني والنقاش الموجّه (مثل أسلوب المحادثة المركزة وجلسات النقاش لضمان مشاركة الحضور في تحليل الواقع وتحديد الاحتياجات. أسفر ذلك عن تحديد مشكلات رئيسية ووضع رؤية مشتركة لكيفية تعزيز استعداد المدينة للطوارئ.

4. صياغة الخطة ومراجعتها: بناء على البيانات والتحليلات المُجمعة، تمت صياغة مسودة خطة الطوارئ بحيث تتضمن رؤية وأهداف واضحة ومحاور تدخل تنفيذية قابلة للإنجاز خلال فترة الخطة. عُرضت المسودة على المجلس البلدي والشركاء المحليين (الدفاع المدني وممثلين عن المجتمع) لمراجعتها وإغنائها بالملاحظات. وبعد التعديل النهائي، أقرت البلدية الخطة بصيغتها النهائية.
5. إطار للمتابعة والتقييم: تم تطوير مصفوفة متابعة وتقييم تشمل مؤشرات أداء محددة لكل تدخل، بهدف قياس التقدم بشكل دوري. وستُشكل لجنة متابعة مشتركة من البلدية والمؤسسات الشريكة لمراقبة تنفيذ الخطة ورفع تقارير فصلية إلى المجلس البلدي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية (كجهة إشراف داعمة) لضمان سير الإجراءات حسب الجدول الزمني.

تراعي منهجية الخطة المرونة اللازمة في تحديث الأولويات حسب المستجدات، بحيث يمكن إدخال تعديلات سريعة إن ظهرت مخاطر أو احتياجات جديدة خلال فترة التنفيذ.

تحليل السياق المحلي في مدينة يطا

تعكس الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية لمدينة يطا السياق المحلي الذي تعمل ضمنه منظومة إدارة الطوارئ على مختلف المستويات، بما يشمل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والمؤسساتية. وتُظهر البيانات المتاحة مجموعة من التحديات المتداخلة التي تؤثر على قدرة البلدية والمجتمع المحلي على الاستجابة الفعّالة خلال الأزمات والطوارئ.

السياق الامني والبنية التحتية

يُعدّ الواقع الأمني وقيود الحركة من أبرز التغيرات السياقية المؤثرة في مدينة يطا، حيث أدى الاحتكاك المتكرر مع الاحتلال، والإغلاقات المتكررة، والحواجز المفاجئة، لا سيما في المناطق المصنفة (ج) ومحيط مسافر يطا، إلى تقييد حرية الحركة وعزل عدد من التجمعات السكانية. وترافقت هذه الأوضاع مع اعتداءات متصاعدة، وهدم منشآت، وعمليات تهجير قسري، إضافة إلى التدريبات العسكرية وانتشار المخلفات الخطرة، ما أسهم في رفع مستوى الهشاشة الأمنية والإنسانية في المنطقة.

السياق الاقتصادي والاجتماعي

تعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مدينة يطا مستوى مرتفعًا من الهشاشة، نتيجة اعتماد شريحة واسعة من السكان على قطاعات إنتاجية تقليدية وغير مستقرة، مثل الزراعة، وتربية الثروة الحيوانية، وصناعة الحجر، وهي قطاعات تتأثر بشكل مباشر بالإغلاقات والاعتداءات والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والأسواق. كما أسهم تراجع فرص العمل، خاصة داخل الخط الأخضر، وارتفاع تكاليف المعيشة في زيادة معدلات البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي، لا سيما بين الشباب والعمالة غير المنتظمة، إلى جانب اتساع دائرة الفقر وتزايد الاعتماد على المساعدات وشبكات الحماية الاجتماعية، في ظل ضعف تنظيم الأنشطة التجارية والصناعية داخل المدينة.

سياق البنية التحتية

تعاني مدينة يطا من ضعف ملحوظ في كفاءة البنية التحتية، حيث تحتاج غالبية الطرق المحلية وشبكات المياه والكهرباء إلى إعادة تأهيل وتطوير، إلى جانب محدودية الوصول الكامل إلى مياه شرب آمنة. كما أن الاعتماد المستمر على الحفر الامتصاصية لم يعد ملائمًا للتوسع العمراني، لما يسببه من مخاطر صحية وبيئية، لا سيما تلوث المياه الجوفية. ويضاف إلى ذلك الاعتماد على الشارع الرئيسي كمحور تجاري شبه وحيد، وانتشار الصناعات والحرف داخل المناطق السكنية، ما يزيد من الازدحام ومخاطر الحرائق والتلوث والحوادث.

سياق الخدمات الصحية والاجتماعية

تشهد مدينة يطا تزايدًا في الاحتياجات الصحية والاجتماعية، لا سيما لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، وكبار السن، في ظل محدودية الخدمات التخصصية وضعف البنية المؤسسية الداعمة. وعلى الرغم من وجود شبكة من المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة، إلا أن محدودية التشغيل الفعلي للمستشفى الحكومي وعدم توفر مستشفى متخصص يقللان من كفاءة النظام الصحي وقدرته على الاستجابة للطلب المتزايد، خاصة في حالات الطوارئ والكوارث.

السياق البيئي والمناخي

تواجه مدينة يطا تحديات بيئية متزايدة، ترتبط بمرور سيل طبيعي لمياه الأمطار والمياه العادمة عبر أجزاء من المدينة، إلى جانب تذبذب كميات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وما يرافق ذلك من تأثيرات سلبية على الموارد المائية، والزراعة، وتربية الثروة الحيوانية. كما تعاني بعض المناطق الطرفية من تراكم النفايات نتيجة اتساع النطاق البلدي وصعوبة الوصول المنتظم، ما يزيد من المخاطر البيئية والصحية.

السياق المؤسساتي والاداري

تعاني بلدية يطا من تحديات مؤسسية وتنظيمية في مجالات التخطيط والبناء، تتمثل في ضعف الالتزام بالقوانين التنظيمية، وتجاوزات على الحق العام، وعدم تفعيل بعض متطلبات التنظيم العمراني، إلى جانب محدودية أدوات الرقابة والمعدات اللازمة لمتابعة التعديات ضمن نطاق جغرافي واسع. ويبرز في هذا السياق ضعف القدرات المؤسسية للاستجابة للطوارئ، لا سيما في قطاعات الدفاع المدني، والخدمات الإسعافية، والأمن، حيث لا تتناسب الإمكانيات المتوفرة مع حجم المدينة وكثافة سكانها وتوسعها العمراني، رغم وجود بنية مؤسسية أساسية وأدوار مجتمعية مساندة، مثل لجان الإصلاح والعشائر.

القضايا القطاعية المتعلقة بالطوارئ

استناداً إلى تحليل السياق المحلي، تم تحديد أبرز القضايا القطاعية التي تؤثر على جاهزية بلدية يطا في مواجهة الأزمات، موزعة على القطاعات الحيوية على النحو الآتي:

أولًا: قطاع البنية التحتية (المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق)

- تعاني شبكات المياه في مدينة يطا من ضعف مصادر التزويد نتيجة تقنين الكميات الواردة، وارتفاع نسبة الفاقد، إضافة إلى انقطاع المياه عن بعض الأحياء خلال فترات الضغط أو في المواسم الجافة، ما يؤثر على استمرارية الخدمة ويزيد من هشاشة التزويد أثناء الأزمات.
- تواجه المدينة صعوبات كبيرة في الوصول إلى مصادر بديلة للمياه، بسبب التكوين الجيولوجي غير المنفذ الذي يحد من تغذية المياه الجوفية، فضلًا عن موقعها في نهاية خطوط التوزيع التابعة لسلطة المياه، الأمر الذي يجعل عملية التزويد غير مستقرة، خاصة في حالات الطوارئ.
- تتفاقم هذه التحديات في ظل غياب تدخلات لتعزيز وتنويع مصادر المياه البديلة، مثل الخزانات الاستراتيجية أو آبار الطوارئ، ما يرفع من مستوى الهشاشة المائية أثناء الأزمات. كما أدى غياب شبكة الصرف الصحي إلى تلوث الآبار الارتوازية في المنطقة الجنوبية، الأمر الذي يحد من إمكانية استخدامها لأغراض الشرب.
- لا تمتلك مدينة يطا شبكة صرف صحي، ومع التوسع السكاني والعمراني أصبح الاعتماد على الحفر الامتصاصية غير عملي، لما يسببه من مخاطر صحية وبيئية، أبرزها تلوث المياه الجوفية وحرمان السكان من الاستفادة منها، إضافة إلى وجود سيل مكشوف للمياه العادمة يشكل خطرًا صحيًا وبيئيًا في حالات الطوارئ.
- تواجه إدارة النفايات تحديات مرتبطة بضعف البنية التحتية والدعم المؤسسي، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز قدرات قسم الصحة في البلدية، ووجود مرافق خدمية ملائمة مثل مسلخ بلدي مؤهل، إلى جانب نقاط تجميع للنفايات، بما يحد من المخاطر الصحية والبيئية خلال الأزمات.
- تعاني شبكة الطرق من ضعف التأهيل والاعتماد الكبير على الشارع الرئيسي كمحور تجاري وحيد، ما يزيد من مخاطر الازدحام المروري، والحرائق، والكوارث البيئية. كما أن انتشار الصناعات والحرف داخل الأحياء السكنية يرفع من مستويات الضوضاء والتلوث والحوادث المهنية، ويؤثر على استمرارية الخدمات أثناء الطوارئ.
- تتعرض شبكة الكهرباء لأحمال مرتفعة خلال أوقات الذروة، في ظل محدودية نقاط الربط الكهربائية، ما يؤدي إلى انقطاعات متكررة ويؤثر على استقرار الخدمات الأساسية، خاصة في حالات الطوارئ.

ثانيًا: قطاع الخدمات الصحية والإسعاف

- لم يتم تشغيل مستشفى يطا الحكومي (أبو الحسن القاسم) بكامل طاقته لفترة طويلة بعد تأسيسه، رغم أنه يخدم نحو 200 ألف نسمة من مدينة يطا والمناطق المجاورة، ما يحد من قدرة القطاع الصحي على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة، خاصة في حالات الطوارئ والكوارث.
- لا يتناسب عدد المعدات والطواقم في مركز الدفاع المدني مع حجم المدينة وكثافة سكانها، ما يحد من فعالية الاستجابة للحوادث والطوارئ واسعة النطاق، ويؤثر على سرعة التدخل في الحالات الحرجة.
- تفتقر المدينة إلى مركز متكامل ومؤهل للهلال الأحمر الفلسطيني مزود بعيادات وطواقم طبية كافية، الأمر الذي يضعف منظومة الإسعاف والخدمات الطبية الطارئة. ورغم الانتهاء من بناء مركز خاص للجمعية، إلا أنه لا يزال غير مكتمل للتشغيل.

- تعاني الأجهزة الأمنية من نقص في عدد العناصر مقارنة بعدد السكان واتساع الرقعة الجغرافية، حيث لا يتجاوز عدد المناوبين 32 عنصرًا، في حين تشمل مناطق الخدمة تجمعات تقع ضمن أراضي (ج) مثل الفوار والريحية، ما يصعّب الوصول إليها وخدمتها، إلى جانب الحاجة لتعزيز التواجد الأمني في محكمة الصلح.

ثالثًا: القطاع الاقتصادي (الزراعة، الصناعة والتجارة)

- يعاني القطاع الصناعي والتجاري من غياب منطقة صناعية وتجارية مخصصة، وتنتشر الأنشطة الاقتصادية على الشارع الرئيسي للمدينة، ما يزيد من مخاطر الازدحام المروري، والحرائق، والكوارث البيئية. كما يؤدي انتشار الصناعات والحرف داخل المناطق السكنية إلى زيادة الضوضاء والتلوث والحوادث المهنية، ويؤثر على استمرارية الخدمات أثناء الطوارئ.

- تواجه الزراعة تحديات كبيرة في الوصول إلى الأراضي القريبة من مناطق عام 1948، ما يؤثر على حجم الإنتاج الزراعي ويحد من التوسع في استغلال الأراضي، ويضعف قدرة القطاع على المساهمة في الأمن الغذائي المحلي أثناء الأزمات.

- رغم التوجه نحو الزراعة المروية اعتمادًا على الآبار الارتوازية في المنطقة الجنوبية والشرقية، إلا أن إسهام القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي يشهد تراجعًا، نتيجة ضعف الموارد المائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب المرافق والخدمات المساندة مثل سوق خضار مركزي، وتراجع الاهتمام بتوسيع المساحات الخضراء والمشجرة.

- تعاني الثروة الحيوانية من نقص في الخدمات والبنية التحتية الداعمة، مثل أسواق المواشي النموذجية، والمسالخ الرسمية، ومراكز البيطرة، والمراعي الطبيعية، رغم اعتماد شريحة واسعة من السكان عليها كمصدر رئيسي للدخل، ما يزيد من هشاشة هذا القطاع في حالات الطوارئ.

رابعًا: القطاع الاجتماعي والفئات الهشة

- تعاني المؤسسات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من محدودية الإمكانيات، ما يجعل نحو 85% منهم خارج نطاق الخدمات المنتظمة، في حين لا تتجاوز نسبة المستفيدين من الخدمات المتاحة 15% من إجمالي الأشخاص ذوي الإعاقة في المدينة والمناطق المحيطة، الأمر الذي يزيد من هشاشة هذه الفئة أثناء الأزمات.
- تشهد المدينة ضعفًا في برامج التمكين الاجتماعي والدعم النفسي، إلى جانب محدودية مواءمة المرافق العامة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، وكبار السن، ما يحد من قدرتهم على التكيف والصمود في حالات الطوارئ.
- توجد فئات اجتماعية تتطلب تدخلات خاصة أثناء الطوارئ، مثل كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر محدودة الدخل، في ظل محدودية آليات الاستجابة الاجتماعية الموجهة لهذه الفئات.

خامسًا: السياق المؤسساتي والإداري

- تعاني مدينة يطا من غياب خطط طوارئ شاملة، ومراكز مؤهلة لإدارة الكوارث، إلى جانب محدودية التجهيزات الفنية والبشرية داخل البلدية، بما في ذلك نقص المعدات وعدم توفر غرفة عمليات مجهزة بالكامل، ما يحد من القدرة على إدارة الأزمات بكفاءة.
- تؤثر العوامل السياسية المرتبطة بوجود الاحتلال على تطوير المراكز والمقار الأمنية في المدينة، إضافة إلى أن جزءًا كبيرًا من الحدود الإدارية لمدينة يطا، بما فيها مسافر يطا، يقع ضمن أراضي (ج)، ما يصعّب الوصول إلى هذه المناطق وخدمتها، خاصة في حالات الطوارئ.
- تواجه بلدية يطا تحديات مؤسسية وتنظيمية في مجالات التخطيط والبناء، تتمثل في ضعف الالتزام بالقوانين التنظيمية، وتجاوزات على الحق العام، وعدم تفعيل بعض متطلبات التنظيم العمراني، إلى جانب محدودية أدوات الرقابة والمعدات اللازمة لمتابعة التعديات ضمن نطاق جغرافي واسع، ما ينعكس على فعالية إدارة المخاطر والحد من آثار الطوارئ.

الاحتياجات ذات الأولوية

استنادا الى تحليل السياق المحلي والقضايا القطاعية في مدينة يطا، تم تحديد مجموعة من الاحتياجات ذات الاولوية التي تستوجب تدخلا عاجلا لتعزيز جاهزية البلدية والمجتمع في مواجهة الطوارئ. وتشمل هذه الاحتياجات ما يلي:

اولا: تعزيز قدرات البلدية في ادارة حالات الطوارئ

- تجهيز غرفة عمليات للطوارئ مزودة بالأجهزة اللازمة للاتصالات والتنسيق مع الدفاع المدني، ووزارة الصحة، والأجهزة الأمنية الموجودة في المدينة.
- التدريب المستمر لإجراء محاكاة ميدانية لحالات الطوارئ (المختلفة)، بهدف تقييم جاهزية البلدية، الأجهزة الأمنية، الدفاع المدني، وكافة الجهات المعنية للتعامل الفعال مع الأزمات.
- تجهيز المدينة لحالات الايواء والاسناد في حالات النزوح القصري، وتشمل اختيار مبنى عام لاعتماده كمركز إيواء وتنسيق وصول المساعدات للنازحين.
- تعزيز القوة الشرطية والأمنية الموجودة في المدينة بما يشمل أجهزة الشرطة، الأمن الوطني، المخابرات، الأمن الوقائي، ليتناسب مع عدد السكان ومساحة المدينة.

- توفير معدات طوارئ اساسية في المرافق الحيوية وفي المناطق الساخنة داخل المدينة وتشمل، مولدات كهرباء احتياطية، خلايا شمسية، معدات شفط المياه، وادوات مكافحة الحرائق، حقائب طوارئ واسعاف اولي بالإضافة للمعدات الثقيلة من جرافات وحفارات وشاحنات ورافعات وغيرها.

ثانيا: تحسين الخدمات الصحية والاسعافية

- تطوير مركز الدفاع المدني إلى مديرية بكامل المعدات والطواقم المطلوبة، ليتناسب مع حجم المدينة وكثافة السكان.

- ترقية قدرات مركز للهلال الأحمر الفلسطيني الموجود حاليا ليخدم كامل مدينة يطا، من خلال تشطيب والتأثيث ليصبح مجهزاً بشكل كامل بالمعدات والطواقم الكافية.

- تشغيل مستشفى يطا الحكومي (أبو الحسن القاسم) بكامل طاقته وتعزيزه بالطواقم والمعدات اللازمة لتلبية احتياجات السكان.

- تنسيق القدرة الاستيعابية للمراكز الصحية المملوكة للقطاع الخاص والأهلي وتنسيق جهوزيتها بالمعدات اللازمة للتعامل مع الحالات الطارئة. حيث توجد 32 عيادة صحية حكومية تقدم الرعاية الصحية، والأمومة، والطفولة، أبرزها عيادة شهداء يطا بمستوى 3، وثلاث عيادات أخرى بمستوى +3 (العروس، الكراج، الغويطة) مزودة بمختبرات وصيدليات وأطباء مناوبين. أما القطاع الخاص، فيضم حوالي 51 عيادة طبية، 55 عيادة أسنان، 5 مراكز طبية، مستشفى ناصر للجراحة والولادة، 10 مختبرات، 5 مراكز علاج طبيعي، و51 صيدلية. كما تعمل 5 جمعيات خيرية في المجال الطبي، مثل جمعية يطا الخيرية وجمعية أرض الأطفال.

- تطوير آليات التنسيق مع مديرية الصحة والمؤسسات الصحية العاملة على مستوى المحافظة.

ثالثا: تعزيز قدرات المجتمع المحلي على التعامل مع الازمات

- توفير الإسناد الاجتماعي والدعم العيني والمادي، بالتنسيق مع الحكومة والمحافظة، لسكان المناطق المهددة بالاستيلاء في مسافر يطا، بهدف تعزيز صمودهم وحمايتهم من أي محاولات للتهجير أو الاستيلاء على الأراضي.
- تنفيذ برامج توعية منتظمة حول الاجراءات الوقائية وكيفية التصرف اثناء الطوارئ بالشراكة مع المدارس والمؤسسات الاهلية في تدريبات المحاكاة والتعامل مع المخاطر.
- تعزيز دور المتطوعين وتشكيل مجموعات دعم مجتمعي اثناء الازمات بمختلف انواعها.
- زيادة نسبة تغطية الخدمات للفئات الهشة والمهمشة كالأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وأصحاب الامراض المزمنة.

رابعا: تحسين ادارة النفايات ومواجهة المخاطر البيئية

- العمل على تمويل وتنفيذ المخطط الجزئي للصرف الصحي في المدينة مترافقا مع إيجاد حلول فعالة لغياب وجود شبكة صرف صحي متمثلة في التشدد في انشاء الحفر الصماء.
- زيادة كفاءة جمع النفايات من خلال زيادة طواقم واليات جمع النفايات وتعزيز وتيرة الجمع.
- انشاء مسلخ بلدي مؤهل وتحت الرقابة ومعالجة النفايات الحيوانية الناتجة عنه.
- انشاء خزانات مياه مركزية ومعالجة مياه الابار الارتوازية في المنطقة الجنوبية للتمكن من استخدامها كمياه للشرب.
- تنفيذ مشاريع تصريف المياه في منطقة سيل المجاري المكشوف واستكمال مشروع سقف السيل المتوقف منذ أعوام لعدم دفع مستحقات المقاول من قبل الحكومة.

- وضع خطط واضحة للتعامل مع الانجرافات والتلوث ومخلفات الانشطة الزراعية.

الهدف العام والأهداف الفرعية

الهدف العام

تعزيز قدرة بلدية يطا ومجتمعها المحلي على الصمود والاستجابة الفاعلة لمختلف انواع الطوارئ خلال الفترة ديسمبر 2025 الى ديسمبر 2026، من خلال تحسين الاستعداد المؤسسي والمجتمعي وضمان استمرارية الخدمات الاساسية، والحد من الاثار السلبية للازمات المحتملة على السكان والبنية التحتية.

الاهداف الفرعية

1. **تهيئة منظومة طوارئ متكاملة لبلدية يطا**
تشمل تجهيز غرفة عمليات، توفير المعدات الأساسية، وتعزيز الجاهزية اللوجستية في المرافق الحيوية ومراكز الإيواء. بالإضافة لبناء الجاهزية المؤسسية والميدانية عبر التدريب، تنفيذ محاكاة الطوارئ، وتعزيز التنسيق والقوى الأمنية والصحية لضمان استجابة فعّالة للأزمات.
2. **تعزيز منظومة الاستجابة الصحية والإنسانية**
عبر تطوير الدفاع المدني، ترقية قدرات الهلال الأحمر، وتشغيل وتعزيز مستشفى يطا الحكومي بالطواقم والمعدات اللازمة. وتنسيق وتكامل الخدمات الصحية من خلال رفع جاهزية المراكز الخاصة والأهلية، وتعزيز آليات التنسيق مع مديرية الصحة والمؤسسات الصحية على مستوى المحافظة.
3. **الحد من المخاطر على الفئات الهشة خلال الازمات والطوارئ**
تعزيز الصمود المجتمعي في مسافر يطا من خلال تقديم الإسناد الاجتماعي والدعم المادي والعيني وحماية السكان في المناطق المهددة بالاستيلاء. ورفع الجاهزية المجتمعية عبر برامج التوعية، تفعيل المتطوعين ومجموعات الدعم، وضمان شمول الفئات الهشة في الاستجابة خلال الطوارئ.
4. **تحسين الجهوزية التشغيلية للخدمات الحيوية اثناء الازمات والطوارئ**
وتشمل تنويع مصادر المياه، إنشاء خزانات وآبار طوارئ، والبدء بتطوير حلول الصرف الصحي للحد من التلوث والمخاطر الصحية. كما تشمل تأهيل الطرق الحرجة، تعزيز استقرار شبكة الكهرباء، وتوفير مصادر طاقة احتياطية للمرافق الحيوية وخدمات الطوارئ.

هذه الأهداف الفرعية مجتمعة تساهم في الوصول إلى الهدف العام المنشود. ولقياس مدى تقدم يطا نحو هذه الأهداف، سيتم استخدام مؤشرات أداء محددة مذكورة في مصفوفة المتابعة والتقييم لاحقا. ولكن قبل الانتقال للتدخلات التنفيذية لتحقيق تلك الأهداف، من المهم استعراض أهم العوامل التي ستؤثر على نجاح الخطة أو تعيق تنفيذها. أدناه تحليل القوى الدافعة والمثبطة باتجاه تعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ في يطا.

تحليل القوى الدافعة والمثبطة(Force Field Analysis)

تم تحليل العوامل التي من شأنها تعزيز أو إعاقة جهود الطوارئ في المدينة، وذلك بهدف البناء على عوامل الدعم ومعالجة عوامل المنع. يوضح الجدول التالي خلاصة التحليل:

المجال	القوى الدافعة (عوامل الدعم)	القوى المثبطة (عوامل التحدي)
الجاهزية المؤسسية	• وجود توجه واضح لدى بلدية يطا لتعزيز الجاهزية المؤسسية والاستثمار في إعداد خطة طوارئ شاملة. • وفر طواقم بلدية تمتلك خبرة ميدانية في إدارة الخدمات والتعامل مع الأزمات المحلية. • اعتماد نهج تشاركي في إعداد الخطة بمشاركة مؤسسات رسمية وأهلية ومجتمعية.	• غياب غرفة عمليات طوارئ مجهزة بالكامل وأنظمة اتصال فعالة. • نقص المعدات الفنية واللوجستية الخاصة بإدارة الطوارئ. • محدودية الموارد المالية وضعف الموازنات المخصصة لحالات الطوارئ.
البنية التحتية	• تنفيذ مشاريع تطوير جزئية في شبكات الطرق والمياه خلال السنوات الأخيرة. • توفر مخططات هيكلية تشكل أساسًا لتحسين التخطيط المستقبلي.	• ضعف واسع في شبكات الطرق الداخلية، خاصة في الأحياء الطرفية والمناطق الزراعية. • ضعف شبكات المياه والكهرباء وارتفاع نسبة الفاقد والانقطاعات المتكررة. • غياب شبكة صرف صحي وما يترتب عليه من مخاطر صحية وبيئية عالية أثناء الطوارئ.
الخدمات الصحية والاسعاف	• وجود شبكة واسعة من العيادات الحكومية والخاصة داخل المدينة. • توفر مركز للدفاع المدني ومركز للهلال الأحمر يشكلان نواة للاستجابة الطارئة. • تعاون قائم مع مديرية صحة يطا والمؤسسات الصحية	• عدم تشغيل مستشفى يطا الحكومي بكامل طاقته رغم جاهزيته الإنشائية. • محدودية معدات وطواقم الدفاع المدني والهلال الأحمر مقارنةً بحجم السكان والمساحة الجغرافية. • ضعف القدرة على الاستجابة السريعة للحوادث الكبيرة أو الإصابات الجماعية.
القطاع الاجتماعي والمجتمعي	• وجود مؤسسات أهلية ومبادرات مجتمعية ولجان إصلاح فاعلة داخل المدينة. • تركيبة سكانية فتية واستعداد مجتمعي للمشاركة في مبادرات الطوارئ. • وجود مؤسسات تقدم خدمات محدودة للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة.	• ضعف الوعي العام بالإجراءات الوقائية والتصرف أثناء الطوارئ. • غياب برامج تدريب وتوعية منتظمة داخل المدارس والمؤسسات المجتمعية. • محدودية آليات تنظيم وتفعيل المتطوعين أثناء الأزمات.

المجال	القوى الدافعة (عوامل الدعم)	القوى المثبطة (عوامل التحدي)
	• إدراك متزايد لدى البلدية لأهمية دمج الفئات الهشة في خطط الطوارئ.	• خروج ما يقارب 85% من الأشخاص ذوي الإعاقة عن نطاق الخدمات المنتظمة. • ضعف برامج الدعم النفسي الاجتماعي وعدم مواءمة المرافق العامة لاحتياجات الفئات الهشة. • ارتفاع نسبة الفقر والأسر المعرضة للمخاطر خلال الأزمات.
القطاع الاقتصادي	• موقع يطا كمركز تجاري وخدمي رئيسي لجنوب محافظة الخليل والقرى المحيطة. • توفر قوى عاملة شابة ونسبة مرتفعة من السكان في سنّ العمل. • وجود نشاط اقتصادي متنوع نسبيًا (تجارة، حجر وصناعات إنشائية، زراعة، تربية الثروة الحيوانية). • خبرة تراكمية لدى السكان في التكيّف مع الأزمات الاقتصادية والقيود المفروضة. • وجود مؤسسات أهلية وجمعيات خيرية تسهم في التخفيف من حدة الفقر خلال الأزمات. • توسع عمراني وسكاني يخلق طلبًا متزايدًا على السلع والخدمات المحلية.	• ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والعمالة غير المنتظمة. • تراجع فرص العمل داخل الخط الأخضر نتيجة القيود الأمنية والإغلاقات. • هشاشة القطاعات الإنتاجية واعتمادها على ظروف خارجية غير مستقرة (الإغلاقات، الطقس، القيود على الوصول للأراضي). • ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للأسر. • غياب مناطق صناعية وتجارية منظمة، وتداخل الأنشطة الاقتصادية مع المناطق السكنية. • ضعف الوصول إلى التمويل والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. • زيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية وشبكات الحماية الاجتماعية. • القيود الإسرائيلية على الحركة والتسويق والوصول إلى الأسواق، خاصة في مناطق (ج) ومسافر يطا.
البيئة وادارة النفايات	• البلدية هي جهة الاختصاص في جمع النفايات ضمن المناطق السكنية. • إدراك واضح لمخاطر السيول والتلوث البيئي ضمن الخطة.	• عدم اكمال سقف سير المجاري والامطار المفتوح يشكل تهديدًا صحيًا وبيئيًا. • تراكم النفايات في المناطق الطرفية بسبب اتساع النطاق البلدي. • تذبذب الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وتأثيرها على الموارد المائية

المجال	القوى الدافعة (عوامل الدعم)	القوى المثبطة (عوامل التحدي)
التنسيق والعمل المشترك	• وجود علاقات قائمة بين البلدية والدفاع المدني والهلال الأحمر والمؤسسات الرسمية والأهلية • استعداد الشركاء للمشاركة في التدريبات والمحاكاة الميدانية. • وجود أجهزة أمنية رسمية ولجان عشائرية تسهم في حفظ الاستقرار المجتمعي. • خبرة محلية في التعامل مع الأزمات الناتجة عن الإغلاقات والاقتحامات.	• غياب خطة طوارئ سابقة واضحة تنظم الأدوار والمسؤوليات. • ضعف قنوات الاتصال والتنسيق الميداني خلال الأزمات المفاجئة، خاصة في المناطق المعزولة. • القيود الإسرائيلية على الحركة والوصول، خاصة في مناطق (C) ومسافر يطا. • الاقتحامات، الإغلاقات، والاعتداءات التي تعيق وصول خدمات الطوارئ بسرعة وفعالية.

التحليل

يُظهر تحليل القوى الدافعة والمثبّطة أن بلدية يطا تمتلك أساسًا مؤسسيًا ومجتمعيًا واعدًا يمكن البناء عليه لتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ، يتمثل في توفر طواقم بلدية ذات خبرة ميدانية، ورغبة واضحة لدى البلدية في تطوير نظام طوارئ تشاركي، إضافة إلى وجود شبكة علاقات فعّالة مع مؤسسات رسمية وأهلية، بما في ذلك الدفاع المدني والهلال الأحمر والأجهزة الأمنية.

في المقابل، تواجه البلدية تحديات بنيوية وتشغيلية جوهرية تحدّ من فعالية هذه الجاهزية، أبرزها ضعف البنية التحتية الحيوية، غياب غرفة عمليات مجهزة، نقص المعدات الفنية واللوجستية، ومحدودية الموارد المالية. كما يشكل ضعف شبكات المياه والكهرباء، وغياب الصرف الصحي، وتدهور الطرق الداخلية عوامل مضاعِفة للمخاطر أثناء الطوارئ، خاصة في الأحياء الطرفية والمناطق الزراعية.

على الصعيد الصحي والاجتماعي، ورغم توفر مرافق صحية أساسية وتعاون قائم مع مديرية الصحة، إلا أن محدودية الجهوزية الإسعافية وعدم تشغيل مستشفى يطا بكامل طاقته يقلل من القدرة على الاستجابة للحوادث الكبرى. ويتزامن ذلك مع ضعف الوعي المجتمعي بالإجراءات الوقائية وغياب برامج تدريب منتظمة، إلى جانب هشاشة أوضاع الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأسر الفقيرة.

أما على مستوى التنسيق والسياق الخارجي، فإن غياب خطة طوارئ سابقة واضحة، وضعف قنوات الاتصال أثناء الأزمات، إلى جانب القيود المفروضة على الحركة والاقتحامات والإغلاقات، تشكل عوامل ضاغطة تؤثر بشكل مباشر على سرعة وكفاءة الاستجابة.

وعليه، يشير التحليل إلى أن الفرصة الأساسية تكمن في تحويل القوى الدافعة القائمة إلى مكاسب فعلية من خلال تدخلات مركّزة لتحسين البنية التحتية، بناء القدرات المؤسسية، تعزيز التنسيق والعمل المشترك، ودمج المجتمع والفئات الهشة في منظومة الاستجابة، بما يضمن انتقال بلدية يطا من مرحلة الاستجابة الجزئية إلى إدارة متكاملة وفعّالة لحالات الطوارئ.

التدخلات التنفيذية المقترحة

تهدف التدخلات التنفيذية المقترحة الى تعزيز جاهزية بلدية يطا ومجتمعها المحلي للتعامل مع الطوارئ من خلال مجموعة من الاجراءات العملية التي تستجيب للاحتياجات ذات الاولوية. وتشمل هذه التدخلات مجموعة من المحاور الرئيسة التي تعالج الجوانب المؤسسية والبنية التحتية والخدمات الحيوية والبعد المجتمعي والاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

التدخل ذو الاولوية	الهدف	الاجراءات المطلوبة	الموارد المطلوبة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني
تجهيز غرفة عمليات للطوارئ مزودة بالأجهزة اللازمة للاتصالات والتنسيق	تهيئة منظومة طوارئ متكاملة لبلدية يطا	تجهيز الغرفة بالمعدات الأساسية، إعداد خطط التشغيل، تحديد آليات الرصد والإعلام، تدريب الطواقم على إدارة الحدث الطارئ	اجهزة اتصال، خرائط، برنامج ادارة طوارئ، طاقم تشغيل	بلدية يطا ولجنة طوارئ مدينة يطا	1شهر
توفير معدات طوارئ أساسية للبلدية والمرافق الحيوية والمناطق الساخنة	رفع قدرة البلدية وضمان استمرارية الخدمات الحيوية أثناء الطوارئ	حصر الاحتياجات، شراء وتوزيع المعدات، إعداد خطط تشغيل وصيانة، تدريب الطواقم	موازنة طوارئ، معدات تشغيل مثل مولدات كهرباء احتياطية، خلايا شمسية، معدات شفط مياه، أدوات مكافحة حرائق، حقائب إسعاف أولي، سيارات دفع رباعي وجرافات وحفارات	بلدية يطا والحكومة الفلسطينية	1شهر
حصر وتحديث سجل الفئات الهشة والمرافق الحساسة وربطها بغرفة العمليات	توجيه الاستجابة حسب الأولوية	تحديث قواعد البيانات، مسح ميداني، ربط الأنظمة بغرفة العمليات	نظم معلومات، فرق ميدانية	بلدية يطا ومديرية التنمية الاجتماعية	مستمر
اختيار وتجهيز مبنى عام كمركز إيواء وتنظيم آليات الإخلاء والإسناد	تجهيز المدينة لحالات الايواء والاسناد	اختيار الموقع، إعداد خطط الإخلاء والإيواء، التنسيق مع المؤسسات الإغاثية	مبنى عام، مستلزمات مبيت، طرود طبية وغذائية	بلدية يطا، مؤسسات اغاثية	3أشهر

التدخل ذو الاولوية	الهدف	الاجراءات المطلوبة	الموارد المطلوبة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني
توفير الإسناد الاجتماعي والدعم العيني والمادي لسكان المسافر	تعزيز صمود السكان في مواجهة الاستيطان والاخلاء	خطط مساعدات، تنسيق وصول المساعدات وتوزيعها، مساعدة قانونية، رصد انتهاكات	مواد اغاثية، اعلام، محاميين، فرق متطوعين،	بلدية يطا، مؤسسات أهلية، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	1شهر
ترقية قدرات مركز للهلال الأحمر الفلسطيني الموجود	تحويل المركز لمديرية تخدم المدينة والمناطق المحيطة	رصد الاحتياج مع الهلال الاحمر، زيادة عدد العناصر والمعدات وتشطيب طابقين من مبنى الهلال الأحمر	تشطيب المبنى، خطط تشغيلية، عناصر طبية ومعدات اسعافية	بلدية يطا، الهلال الاحمر	6أشهر
تشغيل أقسام جديدة مستشفى يطا الحكومي	تقديم خدمات صحية شاملة	خطط تشغيلية بالتعاون مع وزارة الصحة	تجهيزات، معدات، طواقم طبية، شراكة مع وزارة الصحة	وزارة الصحة	سنة
تنفيذ برامج توعية مجتمعية وتدريب مجموعات المتطوعين	تعزيز جاهزية المجتمع المحلي للتعامل مع الأزمات	حملات توعية، لقاءات مجتمعية، اختيار وتدريب المتطوعين وتفعيلهم	مواد توعوية، منصات إعلامية، قاعات تدريب، مدربون	بلدية يطا، الدفاع المدني، مؤسسات المجتمع	3أشهر
صيانة العبارات والمناهل ومجاري السيول	الحد من الفيضانات وغرق المنازل والشوارع	تنظيف وصيانة لمداخل ومخارج العبارات والمناهل ومجرى السيول	معدات، فرق تشغيل	بلدية يطا	دورية
تطوير برنامج جمع النفايات	تحسين النظافة وتقليل المخاطر البيئية	زيادة عدد الحاويات، مكب فرعي لحالات الطوارئ	شاحنات نفايات، حاويات إضافية	بلدية يطا	سنة

مصفوفة المتابعة والتقييم

لضمان تنفيذ الخطة بكفاءة وتحقيق أهدافها، تم إعداد مصفوفة متابعة وتقييم تتضمن مجموعة من مؤشرات الأداء لكل تدخل رئيسي. تم تصميم هذه المؤشرات بحيث تكون قابلة للقياس والمتابعة الدورية من خلال لجنة الطوارئ، مع رفع تقارير تقدم منتظمة إلى المجلس البلدي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

يوضح الجدول التالي أبرز المؤشرات المستهدفة خلال الفترة الممتدة حتى نهاية عام 2026

التدخل (الأولوية)	مكونات التدخل	مؤشرات القياس (قابلة للقياس)	القيمة الحالية 2025 (baseline)	القيمة المنشودة 2026 (هدف)	مصدر المعلومات	أداة القياس	وتيرة المتابعة	الجهة المسؤولة
تجهيز غرفة عمليات للطوارئ مزودة بالأجهزة اللازمة للاتصالات والتنسيق	أجهزة اتصال، خرائط، برنامج إدارة طوارئ، طاقم تشغيل، بروتوكولات تشغيل	– جاهزية الغرفة (% من المعدات المتوفرة مقابل القائمة المرجعية). – وجود خطة تشغيل معتمدة (نعم/لا). – زمن استجابة أولي لتلقي الإبلاغ (دقائق).	الغرفة مجهزة بنسبة 60% وبحاجة لخطة تشغيل معتمدة	غرفة عمليات مجهزة 90%، خطة تشغيل معتمدة، زمن استجابة ≤ 15 دقيقة	بلدية يطا	تقارير قرار اعتماد الخطة والغرفة سجل الأصول	يوميا في حالة المنخفضات الجوية وربعية في الأوضاع العادية	بلدية يطا (غرفة الطوارئ)

التدخل (الأولوية)	مكونات التدخل	مؤشرات القياس (قابلة للقياس)	القيمة الحالية 2025 (baseline)	القيمة المنشودة 2026 (هدف)	مصدر المعلومات	أداة القياس	وتيرة المتابعة	الجهة المسؤولة
توفير معدات طوارئ أساسية للبلدية والمرافق الحيوية والمناطق الساخنة	مولدات، خلايا شمسية، مضخات شفط مياه، معدات إطفاء، حقائب إسعاف	– % المرافق الحيوية المعدَّة بمولد احتياطي. – عدد مواقع لديها حقيبة إسعاف أساسية. – % تغطية الطاقة الشمسية المخطط لها.	النسبة الحالية للمؤشر لا تتجاوز 40%	70% من المؤشر	بلدية يطا	تقارير غرفة الطوارئ	يوميا في حالة المنخفضات الجوية وربعية في الأوضاع العادية	بلدية يطا (غرفة الطوارئ)
حصر وتحديث سجل الفئات الهشة والمرافق الحساسة وربطها بغرفة العمليات	قاعدة بيانات، فرق مسح ميداني، واجهة الربط بنظام غرفة العمليات	– % من الفئات الهشة المسجلة (من إجمالي التقديري). – % المرافق الحساسة المربوطة إلكترونياً بالغرفة.	فقط سجلات التنمية الاجتماعية وتغطي 50%	سجل يغطي 75% من المؤشر	بلدية يطا ومديرية التنمية الاجتماعية	مسح ميداني رقمي، نظام GIS/قاعدة بيانات	تحديث شهري/مستمر	بلدية يطا ومديرية التنمية الاجتماعية

التدخل (الأولوية)	مكونات التدخل	مؤشرات القياس (قابلة للقياس)	القيمة الحالية 2025 (baseline)	القيمة المنشودة 2026 (هدف)	مصدر المعلومات	أداة القياس	وتيرة المتابعة	الجهة المسؤولة
اختيار وتجهيز مبنى عام كمركز إيواء وتنظيم آليات الإخلاء	اختيار موقع، تجهيزات مبيت، خطط إخلاء وإيواء، تنسيق مع ذوي العلاقة	– وجود مركز إيواء جاهز (نعم/لا). – سعة الإيواء (عدد أفراد). – زمن تجهيز المركز للتشغيل (ساعات/أيام).	إستاد بلدية يطا يستوعب بداخله 500 شخص و	إيجاد مركز آخر للإيواء ورفع السعة إلى 1000 شخص	بلدية يطا	تقرير جاهزية المرفق، قوائم تجهيز، تمرين إيواء	نصف سنوي + بعد أي طارئ	بلدية يطا، مؤسسات اغاثية
توفير الإسناد الاجتماعي والدعم العيني والمادي لسكان المسافر	خطط مساعدات، توزيع مواد، مساعدة قانونية، رصد انتهاكات	– عدد الأسر المستفيدة شهرياً. – زمن توزيع الطرد من وقت الطلب (ساعات/أيام). – عدد القضايا القانونية المحالة/المتبوع بها.	عدد الأسر الجديدة على سجلات التنمية الاجتماعية 200 أسرة سنويا	400 اسرة سنويا	التنمية الاجتماعية	سجلات توزيع إلكترونية، تقارير قضايا	شهريا	مديرية التنمية الاجتماعية

التدخل (الأولوية)	مكونات التدخل	مؤشرات القياس (قابلة للقياس)	القيمة الحالية 2025 (baseline)	القيمة المنشودة 2026 (هدف)	مصدر المعلومات	أداة القياس	وتيرة المتابعة	الجهة المسؤولة
ترقية قدرات مركز الهلال الأحمر الفلسطيني الموجود	تشطيب مبنى، عناصر طبية، معدات إسعافية	– جاهزية المركز للتدخل (نعم/لا). – عدد عناصر الإسعاف المدربين. – زمن نقل وإسعاف الحالات الطارئة.	مركز موجود يضم سيارتي اسعاف ومبنى غير مشطب	3 سيارات اسعاف وتشطيب طابقين من المبنى	الهلال الأحمر	سجل أصول وتقارير	ربع سنوي	الهلال الأحمر
تشغيل أقسام جديدة في مستشفى يطا الحكومي	تجهيزات، طواقم طبية، خطط تشغيل مع وزارة الصحة	– وضع التشغيل (نشط/جزئي/مغلق). – عدد الأسرة المتاحة. – نسبة التغطية للخدمات الأساسية (طوارئ، توليد، جراحة).	يعمل بطاقة 70%	العمل بنسبة 90%	وزارة الصحة	سجل الأصول وتقارير	شهري	مديرية صحة يطا

التدخل (الأولوية)	مكونات التدخل	مؤشرات القياس (قابلة للقياس)	القيمة الحالية 2025 (baseline)	القيمة المنشودة 2026 (هدف)	مصدر المعلومات	أداة القياس	وتيرة المتابعة	الجهة المسؤولة
تنفيذ برامج توعية وتدريب مجموعات المتطوعين	حملات، لقاءات، اختيار وتدريب متطوعين	– عدد حملة التوعية السنوية. – عدد المتطوعين المسجلين والمدرَّبين.	ورشة عمل شهريا	ورشتي عمل شهريا	المؤسسات ذات العلاقة	تقارير ومحاضر وسجلات حضور	شهري	المؤسسات ذات العلاقة
صيانة العبارات والمناهل ومجاري السيول	تنظيف وصيانة لمداخل ومخارج العبارات والمناهل ومجاري السيول	عدد مرات الصيانة والتنظيف سنويا	مرة واحدة	مرتين سنويا	بلدية يطا	تقارير عمل	كل 6 شهور	بلدية يطا
تطوير برنامج جمع النفايات	حاويات إضافية، خطة جمع معتمدة وموثقة مكب طوارئ	– عدد الحاويات الجديدة. – نسبة تغطية مسار الجمع (% من الأحياء). – زمن جمع النفايات من البلاغ.	برنامج قائم لكن يتطلب تعزيز ومعدات	زيادة التغطية إلى 100% من الأحياء الحيوية، خفض نفايات في الشوارع بنسبة ≤ 80%	بلدية يطا	سجلات عمليات الجمع، مسح ميداني، مؤشرات بيئية	يومي	قسم الصحة

الملاحق

الملاحق

النموذج (1): سجل الفئات الحساسة

ملاحظة من قبل بلدية يطا: كون المعلومات المطلوبة تتعلق بأشخاص لهم خصوصية، تم التحفظ على ذكر الأسماء من قبل معظم المؤسسات التي تهتم بهذه الفئات، ولكن بشكل عام يتم التعامل مع مرضى غسيل الكلى وحالات الولادة بشكل لافت خلال الحالات الجوية الماطرة ووقت الإغلاقات وذلك بالتنسيق مع المستشفيات والمراكز الصحية.

الرقم	الاسم الكامل	الفئة	العنوان التفصيلي	رقم الهاتف	نوع الاحتياج	جهة المتابعة	أولوية التدخل (عالية / متوسطة / منخفضة)	ملاحظات

النموذج (2): سجل مرافق الخدمات والبنية التحتية الحساسة

الرقم	المرفق	نوع الخدمة	حالة الصيانة	درجة الخطورة (منخفضة / متوسطة / عالية)	الجهة المالكة	الجهة المشغلة	موقع المرفق (إحداثيات / وصف)	ملاحظات
1	عبارات المياه	تصريف مياه	جيدة	متوسطة	البلدية	البلدية	داخل حدود البلدية	العدد الكلي حوالي 15 عبارة
2	مجرى السيل	مياه عادمة	سيئة	عالية	عام	بلدية الخليل	الجهة الشمالية والغربية	يمر بطول 14 كم من أراضي المدينة وخلال المنخفضات الجوية يصبح خطر جدا
3	شارع الفوار	شارع	سيئة	متوسطة	بلدية يطا	بلدية يطا	الشارع الواصل بين يطا والريحية والفوار	يتعرض للغرق خلال الأحوال الجوية ويصعب استخدامه
4	شارع سوسيا	شارع	سيئة	متوسطة	بلدية يطا	بلدية يطا	الشارع الواصل بين يطا وسوسيا (جنوب شرق)	يتعرض للغرق خلال الأحوال الجوية ويصعب استخدامه
5	شارع خلة المية	شارع	سيئة	متوسطة	بلدية يطا	بلدية يطا	الشارع الواصل بين يطا وخلة الميه (شرق)	شارع متهالك يجري حاليا عملية تأهيل
6	شارع الحيلة – قلقس	شارع	سيئة	متوسطة	بلدية يطا	بلدية يطا	الشارع الواصل بين يطا وخلة الميه (غرب)	شارع متهالك يجري حاليا عملية تأهيل

الرقم	المرفق	نوع الخدمة	حالة الصيانة	درجة الخطورة (منخفضة / متوسطة / عالية)	الجهة المالكة	الجهة المشغلة	موقع المرفق (إحداثيات / وصف)	ملاحظات
7	حي واد البقيع	حي سكني	متوسطة	متوسطة	ملكيات خاصة	مواطنين	حي سكني وسط المدينة	منطقة منخفضة تتعرض للغرق خلال المنخفضات خصوصا اذا حدث مشاكل بتصريف مياه العبارات

النموذج (3): سجل الموردين المحليين سنويا بالتعاون مع القسم المالي والمشتريات، ويُحدث قبل موسم الشتاء

الرقم	اسم المورد / الورشة	نوع الخدمة أو المورد	الكمية المتوفرة	موقع المخزن	رقم التواصل	مدة الاستجابة	اتفاقية تعاون موقعة (نعم / لا)	ملاحظات
1	محلات الهدى	مواد بناء وباطون	جيدة	يطا	0599036153	1 يوم	لا	
2	محلات الجبارين	مواد بناء وباطون	جيدة	يطا	0562300788	1 يوم	لا	
3	محلات الجزيرة	مواد بناء	جيدة	يطا	0599264996	1 يوم	لا	

4	مشحمة الاخوة	زيوت فلاتر وغسيل معدات وسيارات	جيدة	يطا	0599799229	مباشرة	نعم		
5	شركة ادعيس	قطع شاحنات ومعدات ثقيلة	جيدة	الخليل	0599272995	1 يوم	لا		
6	يزن المصري	حديد	جيدة	يطا	0569399865	حين الطلب	لا		
7	ياسر زكري أبو صبحة	قطع سيارات	جيدة	يطا	0597740610	حين الطلب	لا		
8	هيدروليك الاتحاد	قطع معدات وصيانة	جيدة	يطا	0599551772	حين الطلب	لا		
9	الشركة الخماسية	محطة محروقات	جيدة	يطا	0599202513	مباشرة	نعم		
10	شركة البايض	أدوات صحية ومواسير	جيدة	الخليل	0594808099	3 أيام	نعم		
11	شركة التأمين العالمية	تأمينات البلدية	جيدة	الخليل	0592944920	1 يوم	نعم		

12	سعيد سكاي تك	حواسيب وأحبار وخدمات تكنولوجية	جيدة	يطا	0569690227	3 ايام	لا		
13	مكتبة القلم	قرطاسية	جيدة	الخليل	0562002021	7 ايام	نعم		
14	العدرة إخوان	كوشوك بطاريات للمركبات	جيدة	يطا	0569401700	يوم	لا		
15	شركة نيروخ لصناعة القبانات والاثاث	أثاث ومكاتب	جيدة	الخليل		5 ايام	لا		
16	مطابع الاعتصام	مطبوعات	جيدة	الخليل		7 ايام	لا		
17	كسارة الشبل	بيسكورس وحصمة	جيدة	يطا	0599196669	1 يوم	نعم		

النموذج (4): سجل مواقع التجمع والإخلاء

الرقم	اسم الموقع	العنوان	السعة التقديرية	التجهيزات المتوفرة (مياه، كهرباء، حمامات...الخ)	مصدر الكهرباء الاحتياطي	الجهة المشرفة	ملاحظات
1	ستاد بلدية يطا	فتوح	500	جاهز	لا يوجد	بلدية يطا	بحاجة الى أسرة وفرشات ولوازم المبيت
2	صالات الأفراح	داخل مدينة يطا	500	جاهز	لا يوجد	قطاع خاص	يمكن الاستعانة بهم وقت الأزمات

النموذج (5): سجل نقاط الاتصال والإعلام أثناء الطوارئ

الجهة	الوسيلة	الاسم / جهة الاتصال	رقم الهاتف	البريد الإلكتروني	الدور أثناء الطوارئ	ملاحظات
الدفاع المدني	غرفة عمليات	الضابط المناوب	102		تنسيق عمليات الإنقاذ	
الشرطة	العمليات	الضابط المناوب	100		تأمين الحركة والتنظيم	
الهلال الأحمر	الإسعاف	الضابط المناوب	101		نقل المرضى والمصابين	

الجهة	الوسيلة	الاسم / جهة الاتصال	رقم الهاتف	البريد الإلكتروني	الدور أثناء الطوارئ	ملاحظات
بلدية يطا	غرفة الطوارئ	مسؤول الغرفة	0562400477		التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة وتقديم خدمة الإنقاذ حسب المتاح	

النموذج (6): خطة التدريب السنوي للبلدية والمجتمع المحلي

يتم اعتماده سنويا من لجنة الطوارئ المحلية ويراجع في منتصف العام.

الفئة المستهدفة	نوع التدريب	الجهة المنفذة	المدة	عدد المشاركين	التاريخ المقترح	موقع التنفيذ	ملاحظات
موظفو البلدية	إدارة الطوارئ وغرفة العمليات	الدفاع المدني					
متطوعو المجتمع المحلي	إسعاف أولي وإخلاء	الهلال الأحمر					
الإعلام المحلي	الاتصال في الأزمات	وزارة الإعلام					

النموذج (7): سجل حقيبة الطوارئ المنزلية (متابعة توزيع وتوفير)

تقوم البلدية بالتعاون مع الجمعيات والمتاجر المعتمدة بتوفير الحقائب للأسر ذات الأولوية.

الرقم	المنطقة	عدد الأسر	الأسر التي حصلت على الحقيبة	الجهة الموردة	ملاحظات

النموذج (8): سجل الشراكات المؤسسية والتنسيق

يوثق جميع الاتفاقيات والتفاهمات بين البلدية والجهات الداعمة للطوارئ.

الجهة الشريكة	مجال التعاون	تاريخ الاتفاق	مدة السريان	نقاط الاتصال	ملاحظات
شركة الكهرباء الجنوب	إصلاح الأعطال أثناء الطوارئ		سنتان	المهندس...	اتفاقية نشطة
وزارة الصحة	دعم الفرق الطبية		مفتوحة	الدكتور...	تدريب مشترك قيد التنفيذ

النموذج (9): نموذج الإبلاغ عن حادث طارئ (استخدام فوري أثناء الحدث)

يُستخدم هذا النموذج من قبل فرق الاستجابة الميدانية لتوثيق أي حادث أو خلل.

بيانات أولية

تاريخ ووقت البلاغ:

موقع الحدث:

نوع الحادث: فيضانات / انقطاع كهرباء / انهيار / حادث صناعي / آخر

الجهة المبلغة:

الوصف الميداني

حجم التأثير:

عدد الأسر المتضررة:

وجود إصابات: نعم / لا

الخدمات المتأثرة: مياه / كهرباء / صرف / طرق

الإجراءات الفورية المتخذة:

الجهات المشاركة في الاستجابة:

ملاحظات إضافية:

اسم المسؤول الميداني:

توقيع: